قرار حكومي غير معلن يستهدف التجار المستوردين عبر ميناء عدن

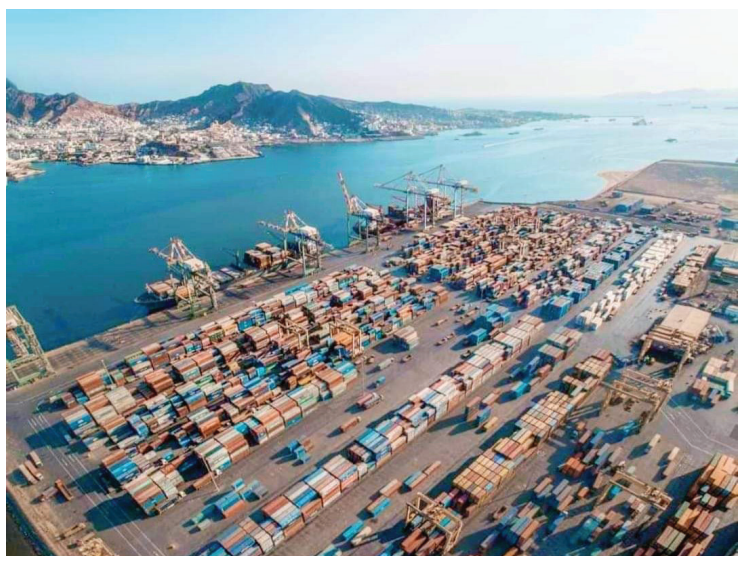

عدن/الأمناء/خاص:

فرضت الحكومة اليمنية رسوماً جديدة على التجار المستوردين عبر ميناء عدن لصالح وزارة الشباب والرياضة، بعد نحو أشهر من قرار حكومي قضى برفع سعر الدولار الجمركي بنسبة 50%.

وأفاد عدد من التجار المستوردين عبر ميناء الحاويات في العاصمة عدن أن جمارك الميناء فرضت رسوماً جديدة على الاستيراد لصالح وزارة الشباب والرياضة، مضيفين إن الرسوم الإضافية بدأت على مادة الإسمنت والمواد الخام الداخلة في تصنيعه، بعد أن كانت هذه المواد معفية في السابق.

وأشاروا إلى أن الرسوم تضمنت فرض 100 ريال إضافية على كل كيس أسمنت وأيضا رسوم على المواد الخام التي تدخل في صناعة الإسمنت.

وبحسب مصادر في إدارة جمارك ميناء عدن، فإن الرسوم الإضافية مقرة من قبل الحكومة اليمنية، وسط رفض الإفراج عن أية شحنات خاصة بالإسمنت أو المواد الخام ما لم يتم دفع الأموال من قبل التجار المستوردين.

وأشارت المصادر أن موظفين من وزارة الشباب والرياضة يتواجدون بشكل مستمر في إدارة الجمارك بالمنطقة الحرة -ميناء عدن، بهدف متابعة الأموال التي يتم أخذها من التجار والتي تصل إلى عشرات الملايين من الريالات.

وبحسب عدد من التجار فإن استمرار فرض الرسوم على التجار والاستيراد في ميناء عدن والمناطق المحررة يدفع نحو تحويل خطوط الاستيراد إلى ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين. أن ما يتم فرضه من رسوم وجبايات هدفه تعطيل ميناء عدن.

وتزامن فرض الرسوم الجمركية على استيراد الإسمنت والمواد الخام مع قرار رسمي بفرض 4 آلاف ريال رسوما عن كل حاوية يتم نقلها من داخل الميناء.

وأشارت المصادر إلى أن خلافات كبيرة بين هيئة النقل الثقيل ونقابة النقل الثقيل حول الرسوم الجديدة على الحاويات التي يتم نقلها من داخل الميناء. موضحة أن هيئة النقل الحكومية تصر على فرض الرسوم في حين أن النقابة ترفضها وهو ما فجر خلافا بين الطرفين.

ما يتم إصداره من قرارات فرض رسوم على التجار وحركة النقل في ميناء عدن، أثر بشكل كبير على النشاط التجاري للميناء، خصوصا مع القرارات الحكومية الأخيرة برفع سعر الدولار الجمركي بنسبة 50%.

تصريحات لنقابة النقل الثقيل أكدت أن هذه القرارات غير المدروسة بفرض مزيد من الرسوم على التجار وحركة النقل تزيد من الإشكالية الحاصلة في الموانئ المحررة وتدفع بالتجار إلى الاتجاه صوب ميناء الحديدة. مؤكدين أن هناك شركات ملاحية ووكلاء وتجار يعتزمون مغادرة ميناء عدن صوب ميناء الحديدة.

كما أن قيادة الغرفة التجارية في العاصمة عدن أكدت في تصريحات لها أن عددا من التجار الذي كانوا يستوردون عبر ميناء عدن نقلوا نشاطهم إلى ميناء الحديدة، خصوصا وأن الميليشيات الحوثية أصدرت توجيهات بمنع استيراد التجار بضائعهم عبر ميناء عدن.

معهد (دول الخليج بواشنطن):

محادثات الغرف المغلقة قد تؤدي إلى مزيد من التشرذم السياسي

الأمناء/خاص:

قال معهد دول الخليج بواشنطن، إن أية تنازلات من الحكومة اليمنية والتحالف العربي بقيادة السعودية، لمليشيا الحوثي، الذراع الإيرانية في اليمن، ستؤدي إلى تأجيج جديد لدورة الصراع في البلاد.

وقال المعهد الأمريكي، في تقرير حديث، إن أي تنازلات تتعلق بالمطالب المالية للحوثيين يمكن أن توفر شريان حياة لهم ولرعاتهم الإيرانيين على حساب الشعب اليمني والمصالح الأمنية للسعودية، كما ستساعدهم على اتخاذ الخطوة الحاسمة التالية نحو ترسيخ طويل الأمد لأنفسهم.

وأضاف التقرير، إن كلفة الاتفاق مع الحوثيين، بشكل عام، ستكون مرتفعة، اقتصاديًا وسياسيًا، لأنهم طالبوا بحصة من احتياطيات النفط في البلاد، ومعظمها موجود تاريخيًا في الأراضي الجنوبية.

وفيما أشار إلى أنه بعد ما يقرب من تسع سنوات على تدخل التحالف في اليمن، لا وجود لطريق واضح لتسوية الحرب، قال المعهد الأمريكي: إن "الرحيل المفاجئ للتحالف الذي تقوده السعودية تأثير كبير على الديناميكيات المحلية ويمكن أن يرسخ الحوثيين لعقود قادمة".

واستبعد أن توفر الجهود الحالية حلا دائما أو تسوية سياسية شاملة، معتبراً في ذات الوقت أن محادثات الغرف المغلقة قد تؤدي، إلى مزيد من التشرذم السياسي وعدم الاستقرار في اليمن، "حيث يحتمل أن يرسخ الحوثيون سلطتهم على حساب الفصائل السياسية الأخرى".

وأضاف إن "الجهود الدبلوماسية قد تبدو وكأنها تقدم بصيص أمل لتقارب بين السعوديين والحوثيين، لكن هذا سيناريو من شأنه أن يترك اليمنيين معرضين للخطر مع استمرار الحوثيين في الحفاظ على اليد العليا من وجهة نظر سياسية وعسكرية".

ولفت المعهد الأمريكي إلى أن الحوثيين يركزون على إيجاد مصادر للدخل، حيث طلبوا دفع رواتب موظفي الحكومة الذين قطعت رواتبهم أثناء النزاع، بمن فيهم أعضاء الحوثيين، مشترطين أن تذهب الأموال إليهم مباشرة أولا، في محاولة واضحة لتأمين السيطرة على التمويل.

واستطرد قائلا: بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لأن الحوثيين طردوا بالفعل العديد من موظفي الخدمة المدنية واستبدلوهم بالموالين لهم، فقد عملوا بشكل فعال على تخريب نظام الحكم الذي يسعون الآن إلى دعمه ماليًا.

كما أنهم -يقول المعهد الأمريكي- يأخذون (أي الحوثيين) اقتطاعًا كبيرًا من موظفي الخدمة المدنية والقطاع الخاص من خلال الضرائب غير المشروعة، ومن خلال هذه الإجراءات يعمل الحوثيون على توطيد سلطتهم وفرض سيطرة أكبر على الدولة.

وخلص التقرير إلى القول: "لقد أثبت الحوثيون أنهم قوة تخريبية واستنفدوا القدرات العسكرية للحكومة المدعومة من الأمم المتحدة، ومع ذلك فهذه حقيقة يصعب قبولها بالنسبة للعديد من الفصائل اليمنية التي تعتقد أنه يجب احتواء الحوثيين".

الأمناء
alomana2013@gmail.com
المشرف العام: د. صدام عبدالله
رئيس التحرير: عدنان الأعجم
مدير التحرير: غازي العلوي
مدير الإخراج الفني: مراد محمد سعيد
قسم التقارير: علاء عادل حنش

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175